● أخبار قصيرة

بايدن يعفو عن ناشط توفي عام ١٩٤٠ !

ذكرت وكالة "أسوشيتد برس" أن الرئيس الأمريكي جو بايدن أصدر عفواً رئاسياً عن الناشط الأمريكي ماركوس غارفي، وذلك بعد ٨٥ عاماً من وفاته.
وأصدر بايدن في يومه الأخير بالبيت الأبيض عفواً عن غارفي، أحد أبرز مؤسسي حركة حقوق السود (الأمريكيين الأفارقة) في الولايات المتحدة. وقد وصفه مارتن لوثر كينغ جونيور بأنه "أول شخص من أصول أفريقية في تاريخ الولايات المتحدة يقود حركة جماهيرية ويطورها". يُذكر أن غارفي توفي في لندن عام ١٩٤٠.
كما شمل العفو الرئاسي أيضاً عدداً من الناشطين المعاصرين، منهم داريل تشامبرز، الناشط في مجال مكافحة العنف المسلح، وعدد من المدافعين عن حقوق المهاجرين والمجتمعات الدينية، إضافة إلى محاميين اثنين، وجميعهم حالياً في السجن.

والتز: ترامب عازم على إنهاء النزاع الأوكراني

أعلن مايك والتز، المرشح لمنصب مستشار الأمن القومي في الإدارة الأمريكية المقبلة، عن عزم الرئيس المنتخب دونالد ترامب إنهاء النزاع في أوكرانيا. وأكد والتز، في حديث لقناة "سي بي إس" الأمريكية ، أن "هذا النزاع يجب إنهاؤه، والرئيس ترامب قد أكد ذلك بوضوح، وهو يعتزم تحقيق ذلك". يُذكر أن ترامب كان قد صرح مراراً بسعيه لإنهاء النزاع في أوكرانيا، حيث تعهد خلال حملته الانتخابية بإنهائه "في غضون ٢٤ ساعة"، قبل أن يقر لاحقاً بأن تحقيق السلام سيستغرق وقتاً أطول.

صندوق النقد الدولي يتوقع نمواً بنسبة ٣٪ للاقتصاد الباكستاني

توقع صندوق النقد الدولي معدل نمو اقتصادي بنسبة ٣٪ لباكستان في السنة المالية الحالية. يأتي هذا التقدير مختلفاً عن توقعات الحكومة الباكستانية التي تشير إلى نمو بنسبة ٣,٦٪. وفي تفاصيل أكثر، أعلنت الحكومة الباكستانية عن توقعاتها المتفائلة بوصول معدل النمو الاقتصادي إلى ٤٪ في السنة المالية القادمة، مما يعكس نظرة إيجابية للمستقبل الاقتصادي للبلاد.
وتجدر الإشارة إلى أن تقرير صندوق النقد الدولي أشار إلى أن معدل النمو الاقتصادي في باكستان خلال السنة المالية الماضية كان قد بلغ ٢,٥٪. هذا التباين في التوقعات بين صندوق النقد الدولي والحكومة الباكستانية يعكس اختلاف وجهات النظر حول مستقبل الاقتصاد الباكستاني ومدى قدرته على التعافي والنمو في ظل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع أميركا

مخاوف تهدد السيادة الأرمينية واستقرار المنطقة

الوفاق / في تطور دراماتيكي يعكس التحولات العميقة في السياسة الخارجية الأرمينية، وقّعت أرمينيا والولايات المتحدة اتفاقية شراكة استراتيجية في ١٤ يناير ٢٠٢٤ في واشنطن العاصمة. هذه الاتفاقية، التي وقعها وزير خارجية أرمينيا أرارات ميرزويان ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، تثير مخاوف عميقة حول مستقبل السيادة الأرمينية واستقرار المنطقة بأكملها. الأكثر إثارة للقلق أن هذه الاتفاقية تم توقيعها مع إدارة أمريكية على وشك انتهاء ولايتها، في خطوة تعكس إما سوء تقدير خطير للواقع السياسي أو تجاهلاً متعمداً للمخاطر الاستراتيجية.

الخطاب المضلل في الاتفاقية

تتضمن الاتفاقية عدة محاور رئيسية تشمل تعزيز الديمقراطية والحرية الاقتصادية، والدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية، وتقوية سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. في الواقع تستخدم الاتفاقية خطاباً مثالياً ومضللاً حول "تعزيز الديمقراطية" و"سيادة القانون"، لكن هذه الشعارات تتناقض بشكل صارخ مع السجل الأمريكي في التدخل في شؤون الدول الأخرى. يبدو من المثير للسخرية أن تتحدث الولايات المتحدة عن "حرمة الحدود المعترف بها دولياً" بينما سجلها حافل بالتدخلات العسكرية في ما يقرب من ١٠٠ دولة منذ الحرب العالمية الثانية. هذا النفاق يتجلى بوضوح في تاريخها الطويل من التدخلات العسكرية ، ودعم الانقلابات في دول مختلفة تحت ستار "الديمقراطية".
وتصل السخرية إلى ذروتها عندما تدّعي الولايات المتحدة قدرتها على "مساعدة أرمينيا في تعزيز سيادة القانون". فكيف لدولة تفكر إدارتها في مفهوم "العفو الاستباقي" المخالف لكل الأعراف القانونية أن تدّعي قدرتها على تعزيز سيادة القانون في دولة أخرى؟ إن التناقض بين الخطاب الأمريكي حول استقلال القضاء وممارساتها الفعلية يكشف زيف هذه الادعاءات.

التهديدات الاقتصادية والطاقة

تتضمن الاتفاقية آليات خطيرة يمكن استخدامها لتقويض العلاقات الاقتصادية الأرمينية-الروسية التاريخية. فمن خلال فرض "ضوابط التصدير للسلع مزدوجة الاستخدام"، تمنح الاتفاقية الولايات المتحدة سلطة تعسفية في تصنيف أي سلع كمزدوجة الاستخدام، مما يهدد التبادل التجاري التقليدي بين البلدين ويقوض أسس التعاون الاقتصادي الثنائي.
وفي مجال الطاقة، تكشف بنود الاتفاقية عن نية واضحة لتقويض النفوذ الروسي في القطاع. فمن خلال السعي لإضعاف دور شركة "روس آتوم" في القطاع النووي وفرض نموذج "موجه نحو السوق"، تهدد الاتفاقية أمن الطاقة الأرميني المعتمد تاريخياً على التعاون مع روسيا. كما تسعى إلى تغيير توجهات سياسة الطاقة التقليدية وفرض نماذج قد لا تتناسب مع احتياجات أرمينيا الفعلية.

اختراق المؤسسات الأمنية والعسكرية

وفي الدفاع والأمن ينص أحد أحكام هذا القسم على ما يلي: "تخطط أرمينيا والولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع برامج تعاونهما في مجال الدفاع والأمن، بما في ذلك عن طريق إجراء مشاورات دفاعية ثنائية خلال العام المقبل ومساعدة الجيش الأرمني من خلال التدريب على تطوير جيش محترف."وأيضا، بحجة مكافحة الإرهاب والتهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل، "تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية دعم تعزيز قدرات دائرة حرس الحدود الأرمينية ولجنة إيرادات الدولة"؛ وهذا ليس كل شيء. وينص أحد أحكام هذه الوثيقة على أن "الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم مواصلة دعم المؤسسات التي تحترم الحقوق.
رغم عضوية أرمينيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تسعى الاتفاقية إلى إحداث تغييرات جذرية في المؤسسة العسكرية والأمنية الأرمينية. فمن خلال فرض برامج تدريب عسكرية أمريكية وتغيير العقيدة العسكرية، تهدف الاتفاقية إلى إضعاف التعاون العسكري التاريخي مع روسيا وخلق تبعية عسكرية جديدة للغرب.
أما على صعيد الأمن الداخلي، فإن الاتفاقية تتضمن تدخلاً غير مسبوق في المؤسسات الأمنية الداخلية عبر مايسمى تحديث وزارة الداخلية. فمن خلال إعادة هيكلة وزارة الداخلية والشرطة وفرض نماذج أمنية غربية، تسعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على أنظمة الأمن الداخلي الأرمينية وإدارة حدودها.

المخاطر الجيوسياسية

تهدد الاتفاقية بتحويل أرمينيا إلى ساحة للصراع بين القوى العالمية. فمن خلال تحويلها إلى نقطة مواجهة مع روسيا ومصدر توتر إقليمي، تخاطر الاتفاقية بتحويل أرمينيا إلى منطقة نفوذ غربية في قلب القوقاز، مما يهدد استقرار المنطقة بأكملها.
وعلى صعيد العلاقات مع الجيران، تؤثر الاتفاقية سلباً على علاقات أرمينيا الإقليمية. فوجود قوات أجنبية سيزيد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة. كما أن تعقيد العلاقات مع روسيا وتهديد التوازنات الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى عزلة أرمينيا عن محيطها الطبيعي.

مخاطر التوقيت السياسي

إن توقيت الاتفاقية مع إدارة منتهية الولاية يجعلها عرضة للخطر بشكل كبير. فاحتمال إلغائها من قبل إدارة ترامب المحتملة وعدم وجود ضمانات لاستمراريتها يعكس سوء فهم عميق للسياسة الأمريكية وتجاهلاً لمصالح الجالية الأرمينية في أمريكا.
ومع احتمال تغير الإدارة الأمريكية، قد نشهد تغيراً جذرياً في السياسة تجاه أرمينيا. فيعتقد بأن ترامب، يفضل العلاقات مع جمهورية أذربيجان، مما سيضعف الدعم الأمريكي لأرمينيا ويغير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بشكل جذري.

مسار محفوف بالمخاطر

تمثل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين أرمينيا والولايات المتحدة خطأً استراتيجياً فادحاً يهدد مستقبل أرمينيا وأمنها القومي. فبعد خسارة أرتساخ، يبدو أن نظام باشينيان يقود البلاد نحو مغامرة جيوسياسية خطيرة قد تكون تكلفتها باهظة. إن التوقيت غير المناسب للاتفاقية، إلى جانب محتواها الذي يقوض السيادة الوطنية، يجعلها تهديداً وجودياً لمستقبل أرمينيا.
في وقت تحتاج فيه البلاد إلى تعزيز علاقاتها مع جيرانها وحماية مصالحها الاستراتيجية، تقودها هذه الاتفاقية نحو مسار محفوف بالمخاطر. السؤال الذي يطرح نفسه ليس فقط حول مستقبل هذه الاتفاقية في ظل التغيرات السياسية المحتملة في واشنطن، بل حول مستقبل أرمينيا نفسها كدولة مستقلة في منطقة تزداد تعقيداً. يبدو أن الدروس التاريخية لم يتم استيعابها بعد، وأن ثمن هذا الخطأ الاستراتيجي قد يكون باهظاً على المدى الطويل.

تمثل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين أرمينيا والولايات المتحدة خطأً استراتيجياً فادحاً يهدد مستقبل أرمينيا وأمنها القومي

وزير الدفاع الألماني يطالب بزيادة النفقات الدفاعية

أعلن "بوريس بيستوريوس"، وزير الدفاع الألماني، في حديث مع صحيفة "زود دويتشه تسايتونج" أن نفقات الدفاع الألمانية يجب أن تزداد بشكل ملحوظ على المدى المتوسط.
وأضاف: "عندما ينفد صندوق الجيش الخاص، سنحتاج بدءاً من عام ٢٠٢٨ إلى ما لا يقل عن ٨٥ مليار يورو لهذا الغرض، وهو ما يزيد بنحو ٣٠ مليار عن الميزانية الحالية."
في العام الماضي، خصصت ألمانيا ميزانية دفاعية بلغت نحو ٥٢ مليار يورو، بالإضافة إلى ميزانية الصندوق الخاص لتحديث الجيش الألماني (البوندسفير)، والتي شكلت نحو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
وقال وزير الدفاع الألماني: "في هذه الأوقات غير المستقرة، من الأفضل الحديث عن حصة ٣٪ بدلاً من ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الدفاعية والتسليح."
كما طالب بيستوريوس بضمان ميزانية طويلة الأمد، حتى بعد الانتخابات، قائلاً: "علينا التخطيط بشكل أكبر بكثير مما فعلنا حتى الآن وبما يتجاوز حدود الفترات التشريعية. نحن بحاجة إلى خارطة طريق للسنوات العشر القادمة. في بداية الفترة التشريعية، يجب ألا نركز فقط على السنوات الأربع المقبلة. علينا أن نسأل أنفسنا منذ البداية: أين سنكون بعد عشر سنوات في ضوء الوضع الأمني الحالي؟"
ورداً على سؤال حول ما إذا كان يرغب في البقاء وزيراً للدفاع خلال فترة المستشارية المحتملة لفريدريش ميرز، مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي للمستشارية، قال بيستوريوس: "أفضل البقاء وزيراً للدفاع خلال فترة مستشارية أولاف شولتز."
وأكد أن رغبته في البقاء وزيراً للدفاع ليست لأنه لا يستطيع تصور مسار حياة آخر ذي معنى، بل لأن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأضاف: "لم تكن السنتان اللتان قضيتهما كافيتين."
أصبح مستوى النفقات الدفاعية لأعضاء الناتو موضوعاً حساساً ومثيراً للجدل في الدول الأعضاء في هذا التحالف العسكري منذ الفترة الرئاسية الأولى لـ"دونالد ترامب" في أمريكا.
والآن، وعلى أعتاب الفترة الرئاسية الثانية لترامب، عاد هذا الموضوع ليصبح محور نقاشات الدول الأعضاء في هذا التحالف العسكري.
وطالب "دونالد ترامب"، الرئيس الأمريكي المنتخب، في أحدث تصريحاته، الدول الأعضاء في الناتو بزيادة نفقاتها الدفاعية بشكل ملحوظ إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
من وجهة نظر الجمهوريين الأمريكيين، فإن الشركاء الأوروبيين يقصرون كثيراً في المجال الدفاعي ويعتمدون بشكل مفرط على الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الأمنية. وكان ترامب، خلال فترة رئاسته الأولى من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، يتهم ألمانيا باستمرار بقلة الإنفاق على الشؤون الدفاعية.